الفصل 9

مَن المتصل بالإنترنت في العالَم؟

الضم الرقمي، والإقصاء الرقمي

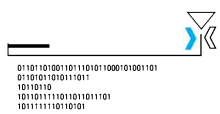

- شبكة المعلومات العالمية ليست كذلك.
- مَن يحتاج إلى شبكة الإنترنت؟
- من الفجوات الرقمية إلى تقنيات الضم الاجتماعي.
- هل يجب جعل الناس كافةً وكل شيء على شبكة الإنترنت؟
- لماذا نرقمن الأمور.

عملنا في هذا الكتاب على دراسة أولئك الذين هم جزء من الثقافات الرقمية. ولكن، ماذا نفعل لمَن ليسوا جزءًا منها؟ مَن الذين يتعذَّر عليهم الاتصال بشبكة الإنترنت في العالَم؟ لماذا؟ لقد ناقشت في ثنايا هذا الكتاب جوانب عدم المساواة الرقمية؛ ما يُحتِّم عليَّ – قبل الختام– النظر عن قرب إلى ما يُسمَّى الحرمان الرقمي. فليس من قبيل المصادفة أن فرصة المشاركة في مزايا الحياة الرقمية، والقدرة على المشاركة فيها تختلف كثيرًا بين الدول وداخلها في مختلف أنحاء العالَم. وهذه الاختلافات تكون أحيانًا مسألة حياة أو موت.

شبكة المعلومات العالمية ليست كذلك

شيء واحد نتذكَّره دائمًا عن شبكة المعلومات العالمية هو أنها ليست كذلك؛ أي إنها ليست عالمية. فمثلما يُبيِّن اسمها، تسعى هذه الشبكة إلى أن تكون ظاهرة عالمية، وهي حقًّا ظاهرة واسعة الانتشار، لكن شبكة الويب وغيرها من جوانب الثقافة الرقمية بعيدة عن أن تكون عالمية؛ إذ تشير الإحصاءات إلى أن انتشار الإنترنت حول العالَم لم يكن عادلًا بصورة كبيرة، في ظل وجود فروق شاسعة على امتداد القارات، وبين الدول، ومن طبقة إلى أخرى، وبين الخطوط الجنسية والعرقية داخل المناطق والدول.

فمَن في العالَم متصل بشبكة الإنترنت؟ مَن غير المتصل بهذه الشبكة، أو يتعذَّر عليه المشاركة في المجال الرقمي؟ إن الإجابة السريعة عن ذلك تتمثَّل في أن نسبة ضئيلة فقط من سكان العالَم لديها اتصال فاعل بعجائب المجال الرقمي، حتى إن المليارين أو يزيد من الأشخاص الذين لديهم نوع من الاتصال (يكون محدودًا جدًّا) يُمثِّلون أقل من ثلث سكان الكرة الأرضية (الذين ناهزوا اليوم سبعة مليارات نسمة). بعبارة أخرى، فإن 70% من سكان العالَم (خمسة مليارات نسمة) لا تربطهم صلة أو علاقة بالثقافة الرقمية ألبتة.

تشير هذه الحقيقة إلى ثلاثة مُعوِّقات رئيسة، هي: الافتقار إلى الموارد الاقتصادية، والافتقار إلى مهارات إجادة الحاسوب، والافتقار إلى المعلومات المتصلة بكثير من الجماعات الثقافية. يضاف إلى ذلك الافتقار إلى فوائد شبكة النت بالنسبة إلى هذه الجماعات. وآخر هذه المُعوِّقات الثلاثة يدل على الافتقار النسبي للتنوع اللغوي والثقافي في المواد المتوافرة على شبكة الإنترنت.

يُذكَر أن أعلى معدلات الاتصال بشبكة الإنترنت هي في أمريكا الشمالية وأوروبا، وأقلها في قارة إفريقيا. أمَّا آسيا وأمريكا اللاتينية فتتبوَّأ كلٌّ منهما مركزًا وسطًا بينهما. وبالمثل، تختلف معدلات سهولة الاتصال داخل الدول اختلافًا كبيرًا، ويعتمد ذلك أساسًا على الثراء الاقتصادي ، وعلى حال الأغلبية أو الأقلية العرقية، إضافةً إلى السن، والنوع، والمستوى التعليمي، وينطبق ذلك أيضًا على كَمِّ الاتصال ونوعه. فالاتصال، بادئ ذي بدء، يُوزَّع بصورة غير عادلة أبدًا على امتداد القارات. وهذه نسب الدول التي يسهل عليها الاتصال بشبكة النت: 79% في أمريكا، و63% في أوروبا، و49% في الشرق الأوسط، و42% في أمريكا اللاتينية، و27% في آسيا، و16% فقط في إفريقيا (World Internation Stats n.d.). لهذه الإحصائيات دلالة حقيقية، لكنها ناقصة حتمًا من حيث التفاوت الشديد بين دول القارة نفسها، والأدهى من ذلك من

حيث الدخل في كلٍّ منها. وعلى كل حال، فإن هذه الإحصائيات مهمة جدًّا؛ لأن كل دولة على وجه الأرض تعاني اليوم عدم مساواة اقتصادية متصاعدة.

من جانب آخر، يُطلَق على بعض الجوانب الأساسية للثقافة الرقمية التي استكشفها هذا الكتاب اسم قضايا التنوع الرقمي. فالتنوع الرقمي واقع ووعد غير مُتحقِّق. ولأن الإنترنت تُمثِّل شبكة ضخمة من الكلمات والصور والأصوات أبدعها ملايين الناس من مختلف أنحاء العالَم، فهي حتمًا تُمثِّل مدًى واسعًا متنوعًا من الثقافات والأفكار. من ناحية أخرى، تُظهِر البيانات أن الأمر لا يقتصر فقط على عدم المساواة الواضحة من حيث سهولة الوصول إلى الوسائط الجديدة بين الدول وداخلها، وإنما يشمل أيضًا التباين الشديد في كَمِّ المعلومات الإلكترونية ونوعها اعتمادًا على اللغة والقوة الثقافية النسبية. والحقيقة أن اللغة الإنجليزية والثقافات الأنجلوأوروبية المُمثَّلة بصورة واسعة مبالغ فيها على شبكة الويب (بحسب عدد السكان) جعلت اللغات والثقافات الأخرى مُمثَّلةً تمثيلًا سيئًا جدًّا؛ ما يعني احتمال وجود تفاوت أكبر بخصوص مَن «يُنتِج» معظم المحتوى في الثقافة الرقمية، حتى إن معظم المعلومات الإلكترونية عن الثقافات الأخرى غير الأنجلوأوروبية «أنتجها» الأنجلوأوروبيون، ثم وضعوها داخل شبكة النت. صحيح أن ذلك لا يُؤثِّر في صدق المعلومة أصلًا، لكن الدخلاء على ثقافة ما يكونون أكثر حساسية تجاه خصوصية ثقافتهم والفوارق الطفيفة فيها. يشمل هذا التفاوت المتنوع أسئلة عن سهولة الاتصال (مَن المتصل بالإنترنت؟)، والتمثيل (ما محتوى الموجود على شبكة الإنترنت؟ كيف يُمثِّل تمثيلًا صادقًا اختلاف الناس وتنوع الثقافات في العالَم؟).

في الواقع، توجد فجوات عدَّة تُمثِّل الجوانب المختلفة لمجموعة العقبات متعددة الأوجه. ولا شكَّ في أن هذه الإحصائيات مذهلة. ولكن، إلى أيِّ حدٍّ تصل أهميتها؟ لماذا تحظى الفجوات الرقمية بهذه الأهمية؟

مَن يحتاج إلى شبكة الإنترنت؟

إن الفجوة بين الأشخاص الذين يستمتعون بمزايا تقنيات الاتصال الرقمي ومَن لا يستمتعون به هي أمر مهم؛ لأن كل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية الحالية (الأعمال التجارية، والتعليم، والحكومة، والحياة العائلية، وحركات التغيير الاجتماعي) أُعيد تشكيله بمحاذاة الخطوط الرقمية. ومع المزيد من صياغة المعلومات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية المتوافرة حصريًّا على شبكة الإنترنت، فإن تعذُّر وصول المليارات من البشر إلى هذه المصادر على نحوٍ سهل فاعل يُعَدُّ مسألة مجتمعية مهمة جدًّا. بوجه عام، يُنظَر إلى هذه الفجوة بوصفها فجوة رقمية. ولكن من المهم إدراك أنها لا تُمثِّل شيئًا واحدًا، وإنما تُمثِّل أشياء عدَّة. بدايةً، لا توجد فقط فجوة واحدة، وإنما فجوات عدَّة. وداخل كل فجوة توجد سلسلة متصلة تتدرَّج من وصولٍ رفيع المستوى إلى شبكة الإنترنت، إلى عدم الوصول ألبتة، وبينهما درجات متعددة. وممَّا لا شكَّ فيه أن الوصول يُمثِّل ظاهرة شديدة التعقيد تتجاوز الأجهزة والبرمجيات إلى جهاز عصبي (أدمغة بشرية قابلة للتغيير الثقافي) قادر وحده على جعل النظام يعمل.

لكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن غالبًا هو: لماذا نستخدم الوسائط الجديدة كثيرًا في تناول عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية؟ لنسترجع الإحصائيات التي ورد ذكرها في المقدمة: يعيش 80% من الأشخاص في بلاد تتسع فيها فجوة الدخل، ويتحكم نحو20% من السكان في 75% من ثروات العالَم، ويموت (25) ألف طفل يوميًّا بسبب الفقر، ويحظى 7% فقط من الأشخاص بتعليم جامعي، ويعاني مليار نسمة الأمية من مختلف دول العالَم، ويفتقر واحد من كل خمسة أشخاص في العالَم إلى مياه شرب نقية، ويتعذَّر على نحو (4–5) مليارات نسمة الاتصال بشبكة الإنترنت (Statistic Brain n.d.; UNESCO Institute for Statistics n.d.). أمَّا تحليل الاتجاهات طويلة الأجل فأظهر أن الهُوَّة بين أغنى الدول وأفقرها ازدادت أضعافًا مضاعفةً

تقريبًا، وأن فجوة الثروة بين أغنى الدول وأفقرها بلغت نسبتها (3–1) تقريبًا عام 1820م، و(11–1) عام 1913م، و(35–1) عام 1950م، و(44–1) عام 1973م، و(72–1) عام 1992م، و(107–1) عام 2010م. وهذا الاتجاه ليس مستدامًا اجتماعيًّا، وإنما يمكن أن يؤدي فقط إلى صراع أكبر وأقوى.

في مطلع القرن الحادي والعشرين، حظيت مدينة نيويورك بأعلى نسبة من مباني الألياف البصرية السلكية على وجه الأرض، ولكن حي هارلم الذي تسود فيه أغلبية إفريقية أمريكية لم يكن فيه سوى مبنى واحد فقط من هذه المباني. وبالمثل، ففي لوس أنجلوس ذات التقنية الفائقة لم يوجد أيٌّ من هذه المباني قطُّ في أحياء السكان اللاتينيين شرق الولاية (Sassen, 1999).

إن عدم المساواة في الثقافة الرقمية يُفضي إلى أبعاد متعددة، تختلف تبعًا للجودة وكَمِّ الاستخدام، وليس فقط سهولة الوصول؛ إذ تمتاز مدينة طوكيو –مثلًا– بأنها أكثر استخدامًا لشبكة الإنترنت مقارنةً بقارة إفريقيا كلها. غير أن الحال يختلف في الدول المُتقدِّمة، أو الدول العظمى من العالَم الأول؛ إذ يوجد تباين كبير بين السكان يقوم أساسًا على الدخل والعرق. فقد عرَّف أحد أحدث البحوث في الولايات المتحدة الثروة الموروثة، وليس الدخل، بأنها أكثر مُحدِّد مباشر للحراك الاجتماعي إلى أعلى. وعلى هذا، فإن الفجوة بين البيض والملونين كبيرة جدًّا؛ وذلك أن الفقر الذي تتوارثه الأجيال نتيجة العنصرية الممنهجة، أو النزعة العرقية، يكفل عدم تراكم الثروة لدى جماعات معينة تكفي لأن يرثها الجيل التالي. وهذا يعني أن مشكلة الفقر لن تنتهي من دون اتخاذ قرار جريء يُؤسِّس لأحوال وأوضاع تُفضي إلى المساواة بين الناس بصورة أكبر.

يوجد بُعْد رئيس آخر للفجوة الرقمية يعمل على تفاقم ظاهرة التفاوت العنصري العرقي، هو اللغات السائدة داخل شبكة الإنترنت. فقد وُلِدت هذه الشبكة باللغة الإنجليزية، ولا تزال هذه اللغة مُمثَّلةً بكثافة لا مكافئ لها في مختلف أنحاء العالَم.

ومثلها اللغة اليابانية، بالرغم من أن الناطقين بها أقل كثيرًا، في حين أن محتوى اللغة الصينية على شبكة الويب لا يقترب من نسبة الناطقين بها من أهلها في العالَم أجمع. وينطبق ذلك على متحدثي اللغة العربية، ومتحدثي الإسبانية، ومتحدثي أيِّ لغة من المجتمعات اللغوية الصغرى.

ينشأ قدر كبير من هذا التفاوت بسبب السياسات الحكومية الناجمة عن هيمنة الشركات على صُنَّاع القرار. غير أن الأمر هنا لا يعتمد كليًّا على الثروة القومية الإجمالية. فقد ذكرت سوزان كراوفورد (Susan Crawford) في كتابها «الجمهور الأسير: صناعة الاتصالات والاحتكار في العصر المُذهَّب الجديد» (Captive Audience: The Telecom Industry in the New Gilded Age)، أن المستهلكين في أكثر دول العالَم ازدهارًا (الولايات المتحدة) لديهم خيارات في خدمات الاتصال واسع النطاق (أسعار مرتفعة، وسرعات منخفضة) أقل منها في عشرات الدول الأخرى، بما في ذلك معظم دول أوروبا، وأجزاء من آسيا. وبحسب أحد مراجعي كتاب كراوفورد:

«فقد لا يتفق العقلاء، وهم لا يتفقون حقًّا، على الحلول السياسية، لكن الحقائق ليست محلَّ خلاف. فخيارات الأمريكيين في خدمات الاتصال واسع النطاق بالإنترنت هي أقل منها لملايين غيرهم في الدول المُتقدِّمة. وبالرغم من ذلك فإننا ندفع أكثر لقاء هذه الخدمة المتدنية. وسبب ذلك، حسب ما ترى كراوفورد، هو أن صُنَّاع السياسة في الولايات المتحدة سمحوا لعدد صغير من الشركات العملاقة التي تُحقِّق أرباحًا خيالية بالهيمنة على السوق؛ ما قلَّل المنافسة والعوامل المُحفِّزة التي تجعل هذه الشركات تُحسِّن الخدمة، وتُخفِّض الأسعار» (Gustin, 2013).

تكمن أهمية هذا الموضوع في أن المحرومين من الوصول إلى اتصال واسع النطاق بالنت في القرن الواحد والعشرين لم يواجهوا بعدُ فجوة رقمية أخرى؛ لأن الكَمَّ المتزايد من محتويات الويب لا تتاح إلا لمَن لديهم اتصال واسع النطاق. ففي

الولايات المتحدة -مثلًا- يشير ذلك إلى أن أعداد الرافضين قبلًا للفجوات بين البيض والأقليات العنصرية/ العرقية قد أخذت ترتفع مرة أخرى بسبب ارتفاع تكلفة الوصول واسع النطاق إلى شبكة الإنترنت. وهذا تذكير أيضًا بأن التغيرات التقنية قد تُؤثِّر في طبيعة عدم المساواة الرقمية؛ إذ تُحسِّن الأمور تارة ، وتفرض توجُّهات تعود بناء إلى الوراء تارة أخرى.

إن هذه الحقائق عن التباين الرقمي المتنامي، وما يرتبط بها، جعلت الباحث أندرو كارفر (Andrew Carver) يرى أن «الفجوة الرقمية هي قضية حقوق [الإنسان] في القرن الواحد والعشرين». لماذا؟ لأن شبكة الإنترنت (يُحتمَل) أن تكون أعظم اختراع تعليمي منذ الصحافة المطبوعة. وفيما يأتي غيض من فيض لمجالات عدَّة أثَّرت فيها شبكة النت تأثيرًا كبيرًا: التربية الصحية في المناطق التي تفتقر إلى الأطباء المتخصصين، والتعليم الاقتصادي في المناطق التي تعوزها المعرفة الاقتصادية والفرص الاقتصادية، والمعلومات السياسية في المناطق التي تعاني سيطرة أيديولوجية ورقابة شديدة، ومعلومات الوسائط المتعددة (المرئية، والمسموعة) حتى لهؤلاء الذين يفتقرون إلى معرفةٍ بالقراءة والكتابة، والصيغ المتعددة التي تتواءم مع أساليب التعلُّم المتنوعة، والتغير الثقافي الضخم، ومنها: الثقافات الشفهية على نطاق واسع، والثقافة المكتوبة، والثقافات المُوجَّهة بصريًّا.

يلخص مارك فارشاور (Mark Warschauer) ذلك، بوصفه باحثًا متمرسًا في دراسة الفجوات الرقمية، قائلًا: «يُجمِع سكان الدول المُتقدِّمة والنامية، وكذا المناطق الحضرية والريفية- لأغراض اقتصادية، أو اجتماعية، أو سياسية- على أن الوصول إلى تقنية المعلومات والاتصالات هو أمر ضروري، وشرط رئيس للتغلب على الإقصاء الاجتماعي في مجتمع المعلومات. ليس هذا حتمًا الشرط الوحيد المهم؛ فالمدارس الجيدة، والحكومة الكريمة، والرعاية الصحية الوافية، كلها عوامل أساسية أخرى للدمج الاجتماعي، ولكن إذا استُثمِرت تقنية الاتصال والمعلومات استثمارًا جيدًا، فقد

تُسهِم في تطوير التعليم، والحكومة، والرعاية الصحية أيضًا، فتكون عاملًا مضاعفًا للدمج الاجتماعي». (Warschauer, 2003 p.30).

ختامًا، فإن عدم معالجة غياب الوصول الرقمي الكامل سيؤدي إلى زيادة مختلف صور الفقر (الاقتصادي، والاجتماعي، والمعلوماتي)، وتعمُّق صور عدم المساواة جميعها. فبالرغم من مشكلات الثقافات الرقمية وقيودها التي نوقشت في الفصول السابقة، فإن معظم الأشخاص يُفضِّلون أن يتوافر لديهم اتصال جيد بعالَم الإنترنت على ألا يتوافر ألبتة، فكيف يحصلون عليه إذن؟

من الفجوات الرقمية إلى تقنيات الضم الاجتماعي

برز مفهوم «الفجوة الرقمية» في منتصف التسعينيات في الولايات المتحدة، وقد تعرَّض المفهوم لنقد كبير، وكانت له إيحاءات مُضلِّلة، لكنه ظل يُمثِّل أكثر الاختزالات الشائعة استخدامًا للفجوات بين مَن لديهم اتصال بالتقنية الرقمية والمحرومين منه. كان الصحفيون هم أول مَن استخدم مفهوم «الفجوة الرقمية»، ثم تبناه بعض أعضاء إدارة بيل كلينتون بحماسة. وبقيادة آل غور (Al Gore)؛ نائب الرئيس وقتها (في الواقع، لم يكن هو مَن «اخترع» شبكة الإنترنت، ولكن كان له فضل تسهيل الوصول إليها)، ظهرت سلسلة من المبادرات وبطاقات التقارير القومية التي كانت تهدف إلى سدِّ الفجوة بين مَن لديهم اتصال سهل بالإنترنت وغيرهم ممَّن يفتقرون إلى ذلك.

كان أول بطاقات التقرير هذه «السقوط من خلال الإنترنت: تعريف الفجوة الرقمية» (Falling Through the Net: Defining the Digital divide 1999)، يُحدِّد بصفة عامة معاملات استخدام المفهوم على مدار عدد من السنوات. ففي حين كان المفهوم مفيدًا جدًّا أول الأمر، سرعان ما أصبح مُضلِّلًا؛ إذ عرَّف الفجوة تعريفًا

ضيقًا يقتصر على سهولة الوصول إلى أجهزة الحاسوب، وأوهم أنه لا توجد سوى فجوة واحدة، في حين توجد حقيقةً أنواع عدَّة من الفجوات.

بينما ركَّز كثير من العمل الذي تناول الفجوة بين مَن يُسمَّون «مَن يملكون» و «مَن لا يملكون» على مهمة عظيمة هي توفير الوصول إلى الأجهزة والبرمجيات وإتقان أساسيات الحاسوب، ظهرت قضية أخرى لم تلقَ اهتمامًا يُذكَر، هي الفجوة الرقمية الثقافية. تُبيِّن نتائج البحوث تِباعًا أن إحدى الطرائق الأساسية للهجوم على عدم المساواة الرقمية هي ترديد القول بأن التقنية تبتكر دائمًا وبداخلها تحيزات ثقافية تقيد استخدامها. وهذا يعني أن الفجوة لن تقل إلا في حال عملنا جاهدين على إتاحة سبل الوصول الأساسية بالتناول الجادِّ للاختلافات الثقافية، والتباينات في القوى التي تصاحبها. أمَّا غياب التمثيل بصورة ملحوظة، أو إساءة تمثيل جماعات عنصرية وعرقية وثقافية معينة في وسائل الإعلام، فقد ثبت منذ مدَّة طويلة أن له آثارًا نفسيةً سلبيةً عميقةً في هذه الجماعات. ولإساءة التمثيل هذه تبعات عكسية مُؤثِّرة في العدالة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية المنصفة؛ لأن عامة الشعب وصُنَّاع السياسة هم أصحاب القدر الأكبر من استهلاك ما تُقدِّمه هذه الوسائط.

إن إحراز تقدُّم في سدِّ الفجوات الرقمية المختلفة يُحتِّم تحسين المحتوى الثقافي المتنوع كيفًا وكَمًّا في الوسائط الجديدة، مثل: شبكة الويب، وألعاب الفيديو؛ ما يزيد من فاعلية موارد هذه الوسائط الجديدة الحيوية في التعامل مع القضايا المتعلقة بعدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد استخدمت معظم محاولات حلِّ مشكلة الفجوة الرقمية تأويلًا ضحلًا للمعرفة التقنية كأنها تقتصر فقط على تعلُّم برامج الحاسوب، وهم لا يدرون أن الصور التقنية تصاغ ثقافيًّا، وتحتاج إلى إعادة صياغةٍ لتُناسِب مجموعة أكبر من الصور والأساليب الثقافية.

سَكَّ مارك فارشاور مصطلح «التقنية من أجل الضم الاجتماعي» لوصف هذا المدخل الاستباقي إلى الوسائط الجديدة بدلًا من البكاء على وجود الفجوات الرقمية،

وحدَّد له ثلاثة جوانب رئيسة، أجملها فيما يأتي: «يعتمد الانتقال من التركيز على فجوة رقمية إلى الدمج الاجتماعي على ثلاث مُسلَّمات رئيسة:

1. ظهور اقتصاد معلومات جديد، ومجتمع شبكي جديد.
2. أداء تقنية المعلومات والاتصالات دورًا فاعلًا في مختلف جوانب هذا المجتمع والاقتصاد الجديد.
3. الإسهام في تحديد الاختلاف بين التهميش والدمج في هذا العصر الاجتماعي الاقتصادي الجديد، وذلك بإتاحة وصول أفضل إلى تقنية المعلومات والاتصالات» (Warschauer, 2003).

يدرك أيُّ منظور لتقنية الدمج أن المتغيرات الاجتماعية المتعددة تُفضي إلى درجات مختلفة من القوة الاجتماعية تتعلق بكل شيء، بما في ذلك التقنية الفائقة. ويشير الضم الاجتماعي إلى مدى قدرة الأفراد والأُسر والمجتمعات الصغيرة على المشاركة الكاملة في المجتمع الأكبر، والتحكم في مصائرهم؛ سعيًا لتحقيق أفضل استثمار للموارد الاقتصادية، وفرص التوظيف، والصحة، والتعليم، والسكن، والترفيه، والثقافة، والمشاركة المدنية.

يُبيِّن الشكل (9– 1) مجموعة المكوّنات المختلفة التي يتعيَّن مراعاتها في أيِّ تقنية للتحليل، أو لمشروع الدمج الاجتماعي، وتشير الأسهم إلى أن هذه المكوّنات ليست مستقلة، وإنما متفاعل بعضها مع بعض.

يجب أن تشتمل العملية التي يسعى نموذج فارشاور التوضيحي إلى تصويرها على أربعة مستويات أو عناصر أساسية لنجاح أيِّ مشروع ضم رقمي أو إخفاقه، هي: الموارد المادية (الأجهزة اللازمة للوصول إلى شبكة الويب)، والموارد الرقمية (المحتوى الثقافي الذي يهم جُلَّ المستخدمين المحتملين)، والموارد البشرية (الأشخاص القادرون على تقديم العون لمساعدة المستخدمين على الوصول إلى المعارف التقنية

بأنواعها المختلفة)، والموارد الاجتماعية (تكون على صورة مجموعة متعاونة داعمة ذات كفاءة ثقافية من بين جموع المستخدمين).

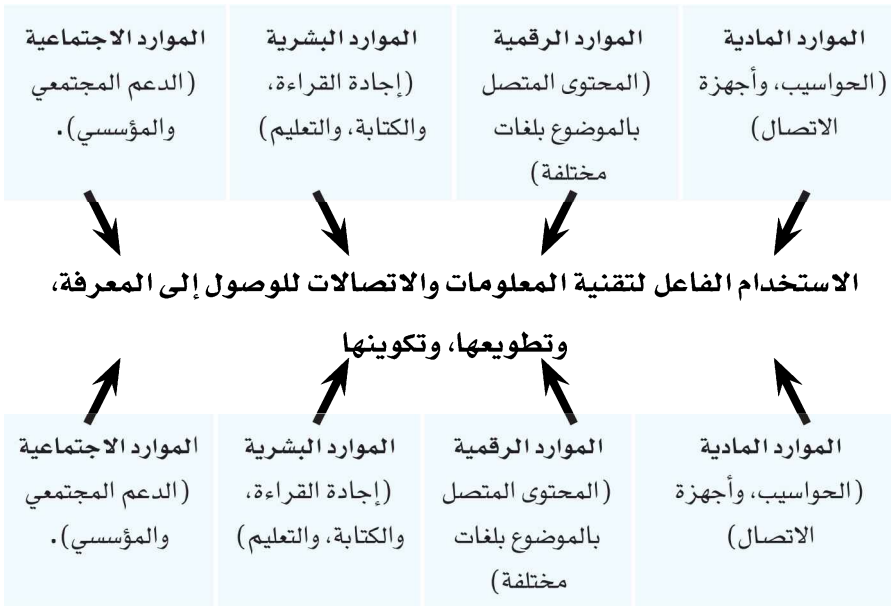

الشكل (9- 1): التقنية من أجل الضم الاجتماعي. © Mark Warschauer. أُعيد الطبع بإذن.

تُركِّز الموارد المادية (تكاد تكون بؤرة الاهتمام الحصري لكثير من مشروعات الفجوة الرقمية المبكرة) على توفير الأجهزة اللازمة (أجهزة الحاسوب المكتبية، والحواسيب المحمولة، والهواتف الذكية، وما إلى ذلك)، والبرمجيات (أنظمة التشغيل، ومحركات البحث على شبكة الويب، وبرامج تشغيل الكلمات والصور، وما إلى ذلك). ولا شك في أننا لا نكاد نستطيع أن نفعل شيئًا من دون هذه المُكوِّنات، ولكن اختيار نوع الأجهزة والبرمجيات المطلوبة لا يُمثِّل فقط قضية ثقافية محايدة. فما أنواع الأجهزة والبرمجيات التي توافق أساليب حياة المستخدمين الذين تود خدمتهم؟ هل تُمثِّل قابلية التنقل بها (كما هو حال الهواتف الذكية، والحواسيب اللوحية) أولوية أم أن الأجهزة المقيدة بمكان ما ستكون أكثر نفعًا؟ إذ من الخطأ الفادح وضع أجهزة داخل بيوت في مدينة مكتظة بالسكان، بحيث تشاهد جيرانك

يستخدمون شبكة الويب، فينتج على الأرجح أثر يشبه أثر كرة الثلج، ثم ينتقل ذلك إلى أفراد آخرين في المجتمع.

أمَّا الموارد الرقمية فتُمثِّل منطقة يُغفَل عنها كثيرًا في مشروعات الضم؛ لأن الداعين إليها مشاركون حقًّا في الحياة على شبكة الإنترنت، وعلى علم كبير بكنوزها، حتى إنهم ينسون وجود أُناس آخرين يتعيَّن تعريفهم بقيمة الوجود على شبكة الإنترنت، وإقناعهم بذلك. وبينما يفيد إبراز فوائد بعض المزايا العامة للويب مثل الويكيبيديا، فإن الأَولى إبراز المحتوى ذي الأهمية الخاصة للمستخدمين الذين يستهدفهم المشروع؛ أي المحتوى الذي يخاطب مباشرةً الفئات العمرية والعرقية، والنوع، والجنس، والدين، وغير ذلك من السمات والقيم الثقافية السائدة بين المستخدمين. ولا شكَّ في أن أهمية هذا الأمر تزيد عند التعامل مع مجتمع تشيع فيه لغتان مختلفتان أو أكثر. قد يكون المطلوب أحيانًا معلومات عملية جدًّا عن الوظائف أو الرعاية الصحية. وفي أحيان أخرى، يكون المطلوب شيئًا يخاطب قيمًا ثقافيةً معينةً مثل المواقع الدينية، وقد يكون المطلوب في أحوال أخرى شيئًا أقرب إلى الترفيه مثل استثارة اهتمام بنشاط ما. ولكن – مرة أخرى– ليس سهلًا تحديد هذا إذا لم يتوافر لدى القائمين عليه معرفة عميقة بالمجتمع.

وأمَّا الموارد البشرية فيُمثِّلها أُناس قادرون على توفير التدريب المناسب على المعارف التقنية اللازمة للوصول الناجح إلى عالَم الإنترنت، واستكشافه. من أفضل الطرائق لعمل ذلك تشجيع مَن ينتمون إلى فئات محرومة (في الولايات المتحدة، والعالَم أجمع)، وتدريبهم تدريبًا فنيًّا. بعد ذلك، يمكن لهؤلاء الأفراد أصحاب الكفاءة الثقافية والمعرفة التقنية أن يصبحوا مُعلِّمين أو مُيسِّرين للمعرفة في المجتمعات المهمشة؛ لتمكينها من تمثيل أنفسها في الوسائط الرقمية في السياق الثقافي خاصتها باستخدام صيغها الثقافية الخاصة. أمَّا الوضع الأمثل فهو إيجاد أُناس متخصصين قادرين على تقديم هذه الخدمة وسط المجتمع المستهدف. وفي حال تعذَّر ذلك،

فالخيار التالي هو البحث عمَّن يملكون الكفاءة الثقافية للتعامل مع هذا المجتمع بطرائق حساسة فاعلة. فكم من مشروع دمَّره «المدربون» في مقابل «المُيسِّرين» الذين يفتقرون إلى المهارات الاجتماعية والصبر والأناة، أو المرونة اللازمة للوصول إلى شرائح واسعة من أفراد المجتمع.

وأمَّا الموارد الاجتماعية فتشير إلى المستخدمين النموذجيين، وشبكات الدعم التي تُعالِج التحفُّظ والتردُّد داخل المجتمع. تُختار المجتمعات «المستهدفة» (وهي كلمة قبيحة) في مشروعات الضم الرقمي بحيث تحوي أعـدادًا قليلةً جدًّا من الأشخاص الذين يسعى المشروع إلى خدمتهم في القرية، أو البلدة، أو المدينة. غير أن هذا المجتمع (أو المجتمعات المشابهة بصرف النظر عن ضآلتها) يحوي دائمًا أشخاصًا اقتنعوا حقًّا بأهمية الوصول إلى شبكة الإنترنت. وهؤلاء الأشخاص هم خير مَن يكسرون الحواجز بين الناس وعالَم الإنترنت، ويقنعون أفراد المجتمع بأن «أُناسًا مثلي» يمكنهم استخدام شبكة الإنترنت، والإفادة من محتواه؛ فكلما شاع هذا العمل زادت سرعة انتقاله إلى الكثير من أفراد المجتمع في معظم الحالات. لهذا، قد تبدو بعض المشروعات داخل البيت مفيدة، لكنها تفتقر غالبًا إلى هذا العنصر المهم من الموارد الاجتماعية.

لا شكَّ في أن هذه المستويات الأربعة مترابطة، وأن كلًّا منها يُعزِّز غيره من المستويات، وأنها قد تتناقض أحيانًا فيما بينها. وعلى هذا، فإن المزيج الصحيح من هذه الموارد المختلفة لا يكون إلا بالعمل الجادِّ في هذه الحياة، علمًا بأن إيجاد هذا المزيج هو الذي يُميِّز مشروعًا حسن النية من مشروع ناجح حقًّا للضم الاجتماعي الرقمي. والحقيقة أنه توجد مشروعات في مختلف أنحاء العالَم تحاول سدَّ فجوات رقمية كثيرة، لكن القليل منها، بل أقل القليل، يراعي هذه المستويات أو العناصر جميعها. فإذا أردنا أن نعيش في عالَم أكثر عدلًا وأقل صراعًا فإنه يتعيَّن علينا بذل

جهود أكبر، في محاولةٍ لتحقيق المساواة بين مَن يملكون العالَم الرقمي ومَن لا يملكونه.

من المهم أيضًا إدراك أن طبيعة الفجوات الرقمية تتغير كثيرًا بمرور الزمن، وأن التقادم المخطط للتقنيات لا يتطلَّب عمل خطة لبدء الوصول إلى شبكة الإنترنت فحسب، بل ليستمر للمجتمعات والأفراد. ففي الوقت الذي أُحرِز فيه تقدُّم في مسألة إيصال النت إلى كثير ممَّن حُرِموا منه في التسعينيات وأوائل القرن العشرين، ازداد الاعتماد على شبكة الويب بوصفها وسيط بث مثل التلفاز. ولا شكَّ في أن كَمَّ أفلام الفيديو التي تُعرَض مباشرةً (streaming video)[1] يعني وجود مواقع كثيرة في العالَم الرقمي لا يمكن الوصول إليها إلا بنطاق عريض فائق السرعة. نتيجةً لذلك، نشأت فجوة نطاق عريض جديدة -مرة أخرى- أصبح فيها المستخدم الأقل ثراء مستبعدًا من كثير من محتوى شبكة الويب. على الجانب الآخر الأكثر إيجابية، كان لاختراع الهواتف المحمولة المتصلة بالإنترنت أكبر الأثر في زيادة الوصول. ولكن لم يكن لهذا تأثير يُذكَر في تضييق فجوة النطاق العريض؛ لأن أيَّ شخص يقارن بين الوصول باستخدام الهاتف المحمول والوصول بوساطة الحاسوب المحمول، أو الحواسيب الشخصية، سيُؤكِّد فورًا أنه حتى أفضل الهواتف تكون قاصرة في نواحٍ عدَّة، وأن الوصول عن طريق الهاتف الخلوي لا يُماثِل الوصول باستخدام الحاسوب الشخصي في أمور عدَّة. بالرغم من ذلك، فإن للوصول باستخدام الهاتف الخلوي (هو في الوقت نفسه جزء من الفجوة ذات النطاق العريض) أهمية كبرى في زيادة المعلومات الاقتصادية والسياسية والثقافية المتوافرة للفقراء ومحدودي الدخل في مختلف أنحاء العالَم (Horst and Miller, 2006)، ولكن سجل الحسابات ما يزال حتى اليوم مفتوحًا على جانب العجز. فقد ولَّد الفقر الاقتصادي شُحًّا في المعلومات لهؤلاء

(1) أفلام الفيديو التي تُعرَض على شبكة الإنترنت، والتي لا ينتظر المستخدم تحميلها، وإنما يشاهدها مباشرةً (on line). المترجمة

المعزولين عن النت؛ ما عمَّق مسألة عدم المساواة الاقتصادية (Monroe, 2004; Mossberger, 2003; Norris, 2008; Zaremba, 2006).

وفي الواقع، فإن السؤال المهم الذي يبحث عن إجابة شافية، هو: ما مصادر التمويل اللازمة لإنشاء هذه المشروعات؟ إن الأمر الوحيد المُؤكَّد الذي نعرفه عن الفجوات الرقمية هو قدرتها على إخضاع أيِّ كيان اجتماعي منفرد. فأسلوب «السوق الحرة» وحده –مثلًا– لن ينجح وحيدًا؛ لأن التوسُّع في سهولة الوصول الرقمي لا يُدِرُّ الربح دائمًا على شركات تقنية المعلومات والاتصالات أساسًا. والواضح أن الأشخاص الذين يحتاجون كثيرًا إلى استخدام شبكة الإنترنت (ممَّن يبحثون عن وظائف، أو يحتاجون إلى رعاية صحية أفضل، أو يسعون إلى التغلب على عدم كفاية المستوى التعليمي) هم تحديدًا الأشخاص الذين يقل احتمال امتلاكهم الوسائل المادية والمعلوماتية للوصول إلى الأجهزة والبرمجيات المطلوبة، ومعرفة كيفية استخدام النت بصورة فاعلة. ولأنهم يفتقرون إلى المال؛ فهم الأقل احتمالًا لأن تستهدفهم الشركات. ففي بعض الأحيان، تُستخدَم الأنماط العرقية في التماس العذر للفجوات الرقمية عند إشارتها إلى أن الأقلية العنصرية هي –نوعًا ما– أقل اهتمامًا بالتقنية الفائقة من البيض. وهذا افتراض غير حقيقي جملةً وتفصيلًا. فقد كان الأفارقة الأمريكيون المُصنَّفون بوصفهم من أصحاب التقنية المنخفضة، أو الذين لا يحفلون بالتقنية الجديدة – مثلًا– من أبرز المُجدِّدين في التقنية الموسيقية منذ أوائل حقبة الهيب هوب، وهم نسبيًّا أول مَن استخدم الهواتف الخلوية.

إن هذه المحاولات المتحيزة لتعليل سبب وجود الفجوات الرقمية أساءت حقًّا لمسألة إيصال المعلومة، ولم تكن مفيدة للعمل التجاري في الوقت نفسه (Nelson, Tu and Headlam Hines, 2001). يُذكَر أن عالَم التجارة يُسهِم إسهامًا فاعلًا في هذا المجال؛ فالشركات ذات الرؤى بعيدة المدى تدرك أن التنوع هو قيمة في القوى

العاملة لديها، وأن التكلفة المبدئية لجلب أفراد مختلفين اليوم من خارج عالَم التقنية الفائقة يمكن أن تُسدَّد كلها ليس اجتماعيًّا فحسب، بل ماليًّا مستقبلًا.

للحكومات أيضًا دور رئيس تقوم به؛ فقد اختلف دعم الحكومة لمشروعات الضم اختلافًا كبيرًا بين الدول، وهو لا يُمثِّل دائمًا مؤشرًا لمدى ثرائها. فالأمر يتعلق بصورة أكبر بفهم أن الضم الرقمي يمكن أن يبني مجتمعًا، ويُحسِّن الصحة البدنية العامة والاقتصاد، ويُسهِم في إعداد شعب أوفر إنتاجيةً، وأقل تنازعًا، وهذا من مصلحة الجميع. غير أن معظم الحكومات ليس لديها -للأسف- رؤية استشرافية بعيدة المدى، ولا سيما أن فوائد الضم الاجتماعي في «العوالم» الرقمية نادرًا ما تؤتي ثمارها سريعًا. ولكن، حتى الحكومات يمكنها أن تتعلم، وأفضل مشروعات الضم الرقمي تُبيِّن هذه الفوائد.

يضم المستوى الثالث أفرادًا من مجتمعات، أو أفرادًا مجتمعين، لديهم الموارد والرؤية اللازمة التي تساعدهم على ضم بقية أفراد قبيلتهم، أو قريتهم، أو بلدتهم، أو حيهم في المدينة. صحيح أن عامل القرب هذا يُسهِّل عليهم إنجاح المبادرات ذات القاعدة المحلية، بيد أنهم على الأرجح هم أقل من حيث امتلاك الموارد المالية. وعلى هذا، فإن القاعدة العامة تقوم على شراكات تضم أُناسًا من المجتمع المحلي، والحكومة و/ أو الشركات ذات الصلة، الذين يضعون معًا أفضل المشروعات، ويكون هذا غالبًا بمساعدة كبيرة من لجان العمل التطوعي المحلية.

هل يجب جعل الناس كافةً وكل شيء على شبكة الإنترنت؟

لا يقتصر حديث النقَّاد على «مَن يملكون» و «مَن لا يملكون» من الرقميين، وإنما يشمل «غير الراغبين» الرقميين. والمُؤكَّد أنه توجد أسباب مقنعة جدًّا لتجنُّب عالَم

الإنترنت، جزئيًّا أو كليًّا. تقوم معظم الدراسات التي تتناول «غير الراغبين» على افتراض مشكوك في صحته، هو أن الأشخاص كافةً لديهم رغبة في أن يكونوا جزءًا من العالَم الرقمي. وقد فُسِّرت معقولية هذا الافتراض على أساس كَمِّ المعلومات الضخم الفاعل المتوافر اليوم على شبكة الويب حصريًّا. غير أن العالَم الرقمي هو عالَم محدود؛ فليس كل شيء قابلًا للترجمة إلى أصفار وآحاد، أو لا ينبغي ذلك على الأقل. لنأخذ مثال موسيقى الأنالوغ [2](analogue) المعروفة بتسجيلات الفينيل[3]. يتفق كل مَن لهم آذان موسيقية على أن الموسيقى غير الرقمية كتلك الموجودة في التسجيلات لها صوت مختلف يُفضِّله كثير من الناس. والأمر نفسه ينطبق على عالم الأنالوغ كله؛ إذ إنه يتميز بأشياء يُفضِّلها بعض الناس دائمًا، ومن الضروري الحفاظ على هذه الاختلافات، لا طمسها بسبب التسارع الجنوني لجعل كل شيء رقميًّا. وهذا هو سبب وجود كثير من «غير الراغبين»، وهذا النوع تحديدًا من «غير الراغبين» يجب احترامه وتعزيزه.

قال الشاعر الفيلسوف ثورو (Thoreau) (1982) منذ (200) سنة: «نحن في عجلة شديدة لإنشاء خط برق (تليغراف) مغناطيسي بين ولايتي مين وتكساس، لكن ربما لا يكون بين مين وتكساس شيء مهم يوصلانه... ونحن في شوق إلى حفر نفق تحت المحيط الأطلنطي... لكن ربما يكون أول خبر يتسرَّب إلى الأذن الأمريكية الكبيرة المُطرِقة هو أن الأميرة أديلايد قد أُصيبت بالسعال الديكي». إذا وضعنا «تويتر» مكان التلغراف، وسألنا: هل يَلزمنا حقًّا أن نعرف المكان الذي تناولت فيه الشخصية المشهورة المُفضَّلة عشاءها أمسِ؟ أدركنا أن هذا السؤال ما يزال يبحث

(2) إحدى وسائل التسجيل التي تُخزِّن الإشارات بوصفها إشارة واحدة متصلة، وقد تُخزِّنها بوصفها نسيجًا ماديًّا واحدًا على مسجل فونوغراف، خلافًا للتسجيلات الرقمية التي تستخدم الأرقام لا الإشارات. المترجمة

(3) يقصد بذلك الفونوغراف، أو الجرامافون. المترجمة

عن إجابة حتى هذه اللحظة. إذن، لنواجه الأمر على حقيقته؛ فقد اخترع البشر أعظم وسيلة اتصال منذ ظهور اللغة، وشمل ذلك أعظم مكتبة للمعرفة الإنسانية جمعاء، ثم ملأناها بقطط تعزف البيانو، وكلاب تتحدث، وأفلام إباحية، وخدع بشرية سخيفة، ونظريات مؤامرة مجنونة، وكل لون يمكن تصوره من التفاهات. فإذا كانت شبكة النت تُمثِّل -جزئيًّا- مرآة أمام وجه الإنسانية فإن الصورة المنعكسة عليها هي صورة مفزعة. وقد نتساءل أحيانًا كما يسأل ثورو : ألا يوجد لدينا حقًّا شيئًا مهمًّا يمكن إيصاله عن طريق هذه الشاشات؟

في رواية (غالاتي Galatea 2,22.2) للكاتب المعاصر ريتشارد باورز (Richard Powers) شخصية (تحمل اسم المُؤلِّف نفسه) تُقدِّم شيئًا أقرب إلى الصيغة الحديثة تقنيًّا؛ ما أقلق ثورو في هذا الشأن:

«كانت شبكة الويب حيًّا سكنيًّا يُمثِّل العزلة أكثر من كل ما حلَّت محلَّه. وعزلتها هذه أخذت تتسع بسرعة أكبر حين أتمَّت الاستخبارات التي لا هوادة فيها برنامجها أخيرًا. وحين أخرج صندوق حفظ الملفات النهائية (drop box) آخر طفل حافي القدمين ممَّن تعرَّضوا للاعتداء، واستطاع كل فرد أن يقول مباشرةً أيَّ شيء لأيِّ فرد في الكون، بدا لي أننا -حتى هذه اللحظة- لا نملك شيئًا نقوله لبعضنا بعضًا، ولا طرائق أكثر لعدم قوله» (14 2004).

وعلى هذا، فإن أحد الأسباب الوجيهة لعدم دخول شبكة الإنترنت هو تجنُّب هذا الكَمِّ الضخم من التفاهات والوحدة الرقمية التي توجد فيها غالبًا. من جانب آخر، قال الكاتب المشهور ثيودور ستيرجيون (Theodore Sturgeon) فيما يخص جنسه الأدبي المُفضَّل: «صحيح أن 90% من قصص الخيال العلمي كلام فارغ، ولكن 90% أيضًا من أيِّ شيء هو كلام فارغ فحسب». وبذلك، لا يمكن لأحد أن يحسب النسبة الدقيقة للكلام الفارغ على شبكة الويب حتى يُقيِّمها، ولكن قانون ستيرجيون لا يقل صدقًا عن أيِّ كلام غيره، ويقصد به أن البحث عن 10% قيِّمة من مادة حياتنا يُمثِّل

المهمة الضرورية التي يجب أن يضطلع بها أيُّ شخص جادٍّ داخل شبكة الإنترنت وخارجها.

توجد أسباب أكثر منطقية من كَمِّ التفاهات الهائل في محتوى شبكة الإنترنت تجعلنا نبتعد عنها. صحيح أن شعار «المعلومات تود أن تكون حرة» هو شعار رنَّان اعتمد عليه الداعون إلى شبكة الويب المفتوحة، بيد أنه لا يناسب مختلف المواقف أو القيم الثقافية للناس كافةً؛ فإن الثقافات المهيمنة تزخر بتاريخ حافل من السرقة الثقافية، وهذا ما جعل الثقافات التي على الهوامش تتوخى الحذر من ادِّعاءات ضرورة أن يشارك الجميع في الثقافة. فبالرغم من أن الثقافات الفاعلة في شمال الكرة الأرضية والثقافات المهيمنة في جنوبها تبتلع ثقافات العالَم الأخرى في قضمات كبيرة على ما يبدو، فإن هذه القوى نفسها تقاتل بشراسة لتحمي ما تُسمِّيه حقوق الملكية الفكرية.

إن التحيز الثقافي هو أمر مُتأصِّل في هذه الحقوق؛ إذ لا تعتقد الثقافات كلها أن أشياء مثل الأفكار والفن يمكن أن يمتلكها أفراد، وقد أخفقت حقوق الملكية الفكرية في حماية جوانب عدَّة مهمة، مثل: المعرفة الطبية لدى مجتمعات السكان الأصليين، وصور المعرفة التراثية الجمعية الأخرى المُتمثِّلة في تقييد المعلومات الخاصة بتاريخها، وحقها في نشرها. تُوضِّح هذه العملية أيضًا أن أفراد المجتمع لا يريدون جميعًا -بالضرورة- الوصول إلى المعرفة خاصتهم بصورة رقمية، وهذا أيضًا أمر مقبول.

وفي هذا السياق، تسعى بعض المجتمعات المحلية عامةً، و مجتمعات السكان الأصليين بوجه خاص إلى فهم أكثر دقة وتحكم أكبر في المعارف ذات الطابع الجمعي، وذلك في مواجهة الشركات المستغلة، والمتحررين الإلكترونيين أصحاب النوايا الحسنة. وفي حالات كثيرة، فإن هذا يعني منع المعلومات من الوصول إلى العالَم الرقمي. وفي حالات أخرى، يشمل هذا استخدام الصور الرقمية المبتكرة نفسها في حماية المعرفة الثقافية لا عرضها، ولعل من أبرز هذه الجهود مشروع

موكورتو (Mukurtu project n.d. Christen and the Warumungu people) الذي بدأ بتعاون بين عالِمة الأنثروبولوجيا كيمبرلي كريستين (Kimberly Christen) ومجتمع وارومونجو الأصلي (Warumungu Aboriginal) وسط أستراليا.

كانت كريستين تجري بحثًا عرقيًّا على هذا المجتمع، فاجتذبت الأجهزة التقنية التي أحضرتها معها اهتمام السكان حتى طلبوا إليها إيجاد طريقة لحفظ (أرشفة) بعض المعرفة الثقافية، وبعض المنتجات الفنية الثقافية خاصتهم رقميًّا. ومن هنا جاءت فكرة ابتكار برمجية لأرشيف رقمي يسمح لهذه المجتمعات بدخول محدود للاطِّلاع على المواد الثقافية بناءً على أعرافهم التقليدية الخاصة. بتعبير آخر، ستتاح بعض المعرفة للكبار فقط، وبعض آخر للفتيات البالغات فقط، وهكذا. فبهذه الطريقة يمكن حفظ الثقافة على نحوٍ يتسق مع القيم القديمة الراسخة في المجتمع. بناءً على هذا النموذج الناجح جدًّا، أنشأت كريستين والمشاركون معها نظامًا لإدارة المحتوى متاحًا للعالَم أجمع (Content Management System: CMS)، وعملت على نشره، بحيث يستطيع أيُّ مجتمع استخدامه في حفظ تراثه الثقافي وحمايته. والهدف منه، بحسب قولهم، هو «تمكين المجتمعات من إدارة تراثها الرقمي، ونشره، وتبادله بطريقة تراعي الخصوصية الثقافية والعرقية» (n.d. .Christen and the Warumungu people) والمفتاح هنا هو إدراك أنه ليس شرطًا توفير المعلومات كلها للناس كافةً، وأن للمجتمعات الحق في تقييد المعلومات الخاصة بتاريخها، والحق في نشرها. تُوضِّح هذه العملية أيضًا أن أفراد المجتمع لا يريدون جميعًا – بالضرورة– الوصول إلى المعرفة خاصتهم بصورة رقمية، وهذا أيضًا أمر مقبول.

يُعَدُّ مشروع موكورتو جزءًا من حركة أكبر في التصميم التشاركي أيضًا (Participatory Design n.d). والمبدأ المركزي للتصميم التشاركي في عالَم التقنية يشترط في كل مَن يستخدمون حقًّا جهازًا معينًا، أو برنامجًا، أو تطبيقًا، أو منصةً، أن يكون لهم قول فيه منذ المراحل الأولى في تصميم التقنية، وهذا يعني عمليًّا أنه

يتعيَّن عليهم أن يُفكِّروا مليًّا بوصفهم أشخاصًا، أو أن يضعوا مهارات ثقافية عميقة في مدى الجماعات الثقافية التي ستستخدم الأجهزة أو التطبيقات وما إلى ذلك. لقد كان هذا المبدأ الذي يبدو بسيطًا هو الاستثناء لا القاعدة في تطوير الوسائط الجديدة، بل إنه كان – حتى وقت قريب– موقف الذات المفترض؛ أي موقف الغني الأبيض الذكر المنتمي إلى الطبقة الوسطى، والزاوية الوحيدة للنظر التي نشأت عنها الابتكارات التقنية جميعًا. وفي الواقع، فإن النجاح الكبير لكثير من المنتجات الذي استمر مدَّة من الوقت أخفى حقيقة أنها أيضًا تزخر بعيوب ثقافية كثيرة، وأن هذا الوضع يتغير ببطء.

أدرك كثير من العاملين في صناعة الإلكترونيات أن التنوع ليس فقط قيمة أخلاقية، وإنما ضرورة تجارية. فعدد العاملين في شركة غوغل ومايكروسوفت من علماء الأنثروبولوجيا وعلماء الاجتماع –مثلًا– يفوق عدد العاملين منهم في أيِّ جامعة في العالَم. والحقيقة أن الكثير من شركات الإلكترونيات تسعى إلى توظيف أشخاص من مختلف العرقيات، ومن كلا الجنسين، ومن مختلف المواقع الثقافية. ولكن، هل أدَّى ذلك إلى زيادة الاستغلال التجاري للاختلافات الثقافية، أو إلى تمثُّل أكبر للفئات المهمشة والأفراد؟

لسوء الطالع، فإن الظروف الاجتماعية التي أفرزت قاعدة المعرفة الثقافية المحدودة في الصناعة لم تختفِ، ولن تمحوها بسهولة إجراءات مؤسسية مؤيدة. فالتحيز الراسخ في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يعني أن عدد أفراد الجماعات المهمشة الذين يمكنهم استثمار فرص معينة لإثراء التنوع في عالَم مبتكري التقنية ما زال محدودًا. فمن دون التغييرات المحددة في سياسات الإتاحة الرقمية، وإحداث تغيير اجتماعي أوسع، فإن عالَم المبدعين الرقميين، مثل المستخدمين الرقميين، سيستمر في عكس التباينات الاجتماعية القائمة وتعزيزها.

أهمية العالَم الرقمي

لماذا يحظى الدمج أو الشمول الرقمي بهذه الأهمية الكبيرة؟ يمكن الإجابة عن هذا السؤال بأن التقنية الرقمية وخطوط الاتصال الفوري العابر للحدود الوطنية التي وفَّرتها صارت تُعَدُّ عاملًا أساسيًّا في العمليات الاقتصادية والسياسية والثقافية التي تُكوِّن العولمة المعاصرة. بوجه عام، اختلفت آثار العولمة اختلافًا كبيرًا، ولا سيما بين نُخب شمال الكرة الأرضية الذين استفادوا منها استفادة كبيرة وشعوب نصف الكرة الجنوبي -باستثناء نُخب قليلة منهم- الذين يعانون أنماطًا وصورًا جديدةً من الهيمنة متخفية في رداء العولمة؛ ما جعل انتشار التمكين الرقمي غير عادل بصورة كبيرة.

غير أن مَن يعانون في ظل العولمة لم يعانوا في صمت؛ إذ استعمل كثير منهم أدوات الاتصال الرقمية نفسها لإنشاء حركة عدل كوكبي في العالَم كله أفضت إلى تضامن غير مسبوق طال الحدود الوطنية كلها. بالرغم من ذلك، فإن معظم المعلومات التي يجري تبادلها بوساطة شبكة الويب تقتصر على سكان شمالي الكرة الأرضية، في الولايات المتحدة، وكندا، واليابان، وأوروبا تحديدًا. تشير هذه الحقيقة إلى أن الإمبريالية الثقافية المقصودة أو غير المقصودة ما تزال حية تُرزَق.

إن اتساع الفجوة الرقمية بالتطور الذي يشهده شمال الكرة الأرضية سيُفضي إلى نشوء جماعتين؛ إحداهما معطية، والأخرى معدومة. ويُعزِّز ذلك فكرة أن الهيمنة المرتبطة بالتحديث الغربي هي المسار المعقول الوحيد، وأنها لا تراعي الأحوال الحقيقية، ورغبات مَن ليسوا اليوم جزءًا من العالم الرقمي. وعلى هذا، فإنه يجب الاستعاضة عن النموذج الأحادي الاتجاه في السماح بالوصول إلى شبكة الإنترنت بالنموذج الجماعي الاتجاه الذي يُمثِّل مجموعة العلاقات الأوثق ترابطًا وتفاعلًا ليتسنَّى لنا أن نفهم بحقٍّ الحاجات والرغبات، وأوجه الخلل في التوازن، والاختلافات

الثقافية الكامنة خلف البيانات المقدمة بوصفها مُمثِّلة للفجوة الرقمية (Potter 2006).

إن إدراك المنافع الجمَّة المحتملة للوسائط الرقمية الجديدة إدراكًا كاملًا لا يكون إلا بتحمُّلنا بعض المسؤولية عن الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، ثم الرقمية منها، وهي فجوات مدمرة. ونحن لا نقصد بذلك إلقاء اللوم على أفراد من أجناس وأنواع وطبقات معينة وُلِدوا في بلاد مميزة، وإنما نقصد الإشارة إلى وجوب إحداث تغييرات هيكلية واسعة، ولا سيما في المجال الاقتصادي، وهذا لا يمكن أن يحدث إلا بالعمل السياسي الجمعي، فكيف يمكن لتقنية الوسائط الجديدة أن تُقدِّم نفعًا أكبر لمليارات الناس الذين يعانون عدم المساواة الاقتصادية، والتمييز، وسوء التمثيل الثقافي؟ إننا بحاجة إلى أن نسال أنفسنا هذا السؤال لأن معظم سكان العالَم يُمثِّلون جانب العجز من الفجوة الاقتصادية والرقمية العالمية نتيجةً للمظالم التاريخية ومصادفات الميلاد. وبحسب مارتن لوثر كينغ (1963م)، فإن «الظلم في كل مكان خطر على العدل في كل مكان».